

الحسين احمد محمد عبد الله

الحجز η κατοξή & η γενηματογραφία وما يترتب عليه في مصر في العصر الروماني في ضوء أوراق البردي والنقوش*

كان الحجز التحفظي (η γενηματογραφία) في مصر في العصر الروماني يهدف إلى وضع ممتلكات المدن تحت سيطرة الإدارة الرومانية ، ومن ثم لا يستطيع هذا الشخص التصرف في ممتلكاته سواء بالبيع أو الهبة أو التنازل ، ويرد مثل هذا النوع من الحجز على المنقولات والمحاصيل ، أما الحجز التنفيذي (η κατοξή) فهو يهدف إلى اقتضاء المدين لحقه ، وذلك عن طريق بيع هذه الممتلكات في مزاد علني^(١).

ولكى تضمن الإدارة الرومانية حقها من البداية فإنها كانت تقوم بالحجز على ممتلكات المكلفين بالوظائف الإلزامية ، أو مستأجرى الأراضي العامة ، وكان هذا الحجز يتم في نفس اليوم الذي يكلف فيه الشخص بالعبء الإلزامي أو يتسلم فيه المستأجر الأرض لزراعتها. وعندما يتوانى أو يتأخر المكلف إلزامياً أو المستأجر في دفع ما عليه فإن الإدارة الرومانية تشرع بدائية في وضع يدها - عن طريق موظفيها - على كل الممتلكات الخاصة بالمدين ، وعندما يتم لها ذلك كانت تأخذ في الاعتبار ما إذا كان دخل هذه الممتلكات أو محصولها سيغطي ما على صاحبها من دين أم لا ، ويكون الحجز هنا على المحصول فقط. وكان الحجز يمتد إلى ممتلكات المدين أينما وجدت أو خزنت^(٢).

وكانت إجراءات التنفيذ في مصر في العصر الروماني تطبق على ثلاثة مستويات:
أولاً: على دافعي الضرائب.

ثانياً: المكلفون بالأعباء الإلزامية Leiturgia.

ثالثاً: الملتزمون (αἱ τελοναι).

وفيما يتعلق بدافعي الضرائب فإن علينا أن نفرق بين قيام الدولة بتحصيل هذه الضرائب بشكل مباشر ، وأن يتم تحصيلها عن طريق الالتزام^(٣). ويجب الإشارة هنا إلى أن الإمبراطور

* د. الحسين احمد محمد عبدالله ، كلية الآداب ، الزقازيق.

تراجان (٩٨-١١٧) كان صاحب الخطوة الحاسمة فى تحويل تحصيل معظم الضرائب التى تحصل نقداً إلى أعمال بالخدمات الإلزامية *Leitourgia* ، وبهذا حد من مساوئ الملتزمين وسطوتهم ، رغم أن ذلك لم يكتمل تماماً^(٤). وفى واقع الأمر فلم يكن هذا القرار إحساساً من تراجان بالترفق بالمصريين من جور الملتزمين ، ولكن كان همه أن يضمن موارد الدولة ، ذلك أن وجود أكثر من محصل تحجز الدولة على ممتلكاتهم أفضل من الحجز على ممتلكات شخص واحد هو الملتزم - وذلك ضماناً لأى عجز - ومن ناحية أخرى فإن الإدارة الرومانية قد وفوت بهذا الإجراء رواتب أولئك المحصلين الذين كانوا يجبون الضرائب باسم الملتزم.

وفيما يتعلق بالضرائب فإن كانت الدولة تحصلها عن طريق موظفيها^(٥) فإن هؤلاء الموظفين كانوا يسجلون أسماء الخاضعين للضريبة ، ومن المحتمل أنه كان يتم التحفظ على ممتلكاتهم بل وعلى أشخاصهم ، ونعرف أنه فى حالة الديون العامة وحدث عجز فإن الحجز التنفيذى (*ἡ κατοχή*) كان يودى بدوره إلى حق التنفيذ الحال المباشر (*ἡ πρωτοπραξία*) - الأسبقية فى التنفيذ - على أموال المدين وإلقاء القبض على المدين نفسه. أما فى حالة تحصيل الضرائب بمعرفة محصلى الضرائب فإنه كان من حق هؤلاء أن يقوموا بالتحفظ على الممتلكات المنقولة وغير المنقولة الواجبة عليها الضرائب، وكان الملتزمون يمارسون مثل هذه الإجراءات بمساعدة موظفى الحكومة^(٦).

أما المكلفون بالأعباء الإلزامية^(٧) *Leitourgia* فإن الإدارة الرومانية كانت تجرى حجزاً تحفظياً على ممتلكات الشخص المرشح لعبء إلزامي منذ بداية تكليفه بهذا العبء ، وكانت تنهج سبلاً ثلاثة تضمن بها الجدية فى الترشيح للوظائف الإلزامية.

أ- أن الشخص الذى قام بالتركية كان مسؤولاً عن الشخص الذى رشحه ويشترك معه فى المسؤولية ، وكان أيضاً مسؤولاً عن إيجاد بديل عنه فى حالة عدم حضور المرشح ، وإذا لحقت أضرار بالشخص المرشح فإن الشخص الذى قام بتركيته - وكان فى الغالب كاتب القرية - تقع عليه هذه الأضرار مع دفع غرامة للدولة متى كان المرشح غير مؤهل للوظيفة التى رشح لها^(٨).

ب - كان على الشخص الذى رشع شخصاً آخر لتولى وظيفة أو عبء إلزامى أن يضمن هذا الشخص طوال فترة تكليفه العبء ، وأن يتحمل هو نفسه العبء صاعراً فى حالة فشل مرشحه.

ج - تأتى بعد ذلك المسؤولية الجماعية لسكان الحى أو القرية - ، وذلك حسب العرف والمعادة (κατα το εθος)^(١٠) - فيكرهون على تحمل المسؤولية كاملة ، حيث فرضت الإدارة الرومانية الأعباء بصورة جماعية ونشأ عنه أيضاً ظاهرة الهروب (ὁ μερίσμος τῶν ἀνακεχωρηκῶν) ^(١١). وفيما يتعلق بالملتزمين (αἱ τελοῦναι) فنعرف أنه فى العصر البطلمى كان على الملتزم أن يجد ضامناً ، ويقم أيضاً ضامناً ، فإذا فشل فى جباية الضرائب التى تعهد بجبايتها فإن الإدارة كانت تصدر هذا الضمان (أملاكه) ، بل وقد يصل الأمر إلى القبض على الملتزم ، أما فى العصر الرومانى فإننا لا نعرف الإجراءات التنفيذية - إجراءات التنفيذ الجبرى - ضد محصلى الضرائب ، وإن كنا نعرف أن الممتلكات غير المنقولة لمزارعى الضياع الإمبراطورية أو الأراضى العامة كانت توضع تحت الحجز منذ اللحظة الأولى التى يكلفون فيها بالعمل ، وفى حالة التأخر فى الدفع فإن الإدارة تمد هذا الحجز ليشمل باقى ممتلكات المدين^(١٢).

إجراءات الحجز والتنفيذ:

كان لكل من رئيس ديوان الحساب الخاص - الجنومون - (Idios Logos)^(١٣) ، ومدير أرض الوسايا (Procurator usiacus) الأهلية القانونية فى إصدار قرار بالحجز التحفظى على الممتلكات أو وضعها تحت الحراسة ، وكان الحاكم الإقليمى (الإستراتيجوس) هو جهة تنفيذ هذا القرار ، وكان منوطاً به أيضاً تعيين مشرف أو مدير (حارس قضائى) على هذه الممتلكات ، وهو ما يكتى له بالمصطلح اليونانى القالى:

ἐπιτηρήτης τῶν γενηματογραφουμένων ὑπαρξόντων^(١٤) ، ولابد هنا أن نفرق بين نوعين من الحجز. أولهما هو الحجز على المحاصيل أو ما يسمى بحجز المنقول لدى المدين ، وهذا النوع من الحجز يكون على المزروعات والمحاصيل وهو ما يعرف

باسم الحجز التحفظي، و ربما يكون مصطلح (ἡ γεννηματογραφία) هو المطابق لمثل هذا النوع من الحجز. ثانيهما حجز العقار نفسه وذلك بقصد بيعه لاقتضاء الدين المستحق على المدين - ولابد أن نشير هنا إلى أن معظم هذه الديون كانت ديون عامة للدولة - ومثل هذا النوع من الحجز هو ما يعرف باسم الحجز التنفيذي وربما يكون المصطلح الآتي: (ἡ κατοξή) مطابقاً لمثل هذا النوع من الحجز.

وفي حالة الحجز على محصول الأرض أو غيرها فإن الإدارة - عن طريق موظفيها - كان عليها أن تتأكد من أن هذا الدخل (ὁ προσόδος) سيكون كافياً لتسديد هذا الدين ، أما إذا كان غير كاف فإن الدولة يكون من حقها بيع المال المحجوز عليه. أما في حالة تسديد المدين ما عليه من دين فإن الحجز يرفع عن هذه الممتلكات ، وينهض شاهداً على ذلك وثيقة بردية هي BGUII599=W.Chr. 363^(١٤) التي ترجع إلى القرن الثاني الميلادي حيث يصدر الديويكتيس Dioiketes^(١٥) أمره إلى الحاكم الإقليمي - الاستراتيجوس - بأن يرفع الحجز عن بعض الممتلكات لأن صاحبها سدد ما عليها من ديون وكان ذلك على النحو التالي :

ἐάν[τοῦτο εἰσενεγκῶ]σι καὶ μηδέν αλλο ὀφειλωσι,

φροντίσον τήν γεννηματογρά]φιαν ἀνεθῆναι τῶν ὑπαρξόντων

وكذلك في وثيقة بردية أخرى^(١٦) أشار إليها Taulumschlag في بحثه في مجلة البردي القانوني العدد الرابع ص ٨٠ إلى أنه يجب رفع الحجز عن دخل ممتلكات أختين لأنهما سددتا ما عليهما من ديون τὰς προσόδους αὐταῖς τῶν ὑπαρξόντων ἀνεθῆναι^(١٧).

وإذا كانت البردية الثانية لم تشر إلى جهة إصدار هذا القرار وإلى من كان يجب عليه تنفيذه فإن BGUII599 قد أشارت إلى أن رفع الحجز فيها كان بقرار أصدره الديويكتيس إلى الاستراتيجوس ، ولم تشر من قريب أو بعيد إلى جهاز الادبولوجوس أو إلى المشرف على أرض الوسايا اللذين كان لهما حق إصدار الحجز ، ولكن علينا أن ننظر إلى هذا الأمر في إطار المسؤولية الجماعية للموظفين عن الدخل أمام الدولة من ناحية ، وأن المحجوز عليه في هاتين البرديتين هو دخل هذه الأرض وليست الأرض نفسها من ناحية أخرى ، بمعنى أن رئيس ديوان الادبولوجوس كان منوطاً به جمع المتأخرات من الضرائب وغيرها فإذا ما أدت هذه الأرض ما

عليها من متأخرات ضريبية فإن الحجز يرفع عنها تلقائياً ، وبالتالي تعود السيطرة على هذه الأرض لموظفى الإدارة المالية (الديويكتيس ومرؤوسيه) والإدارة المحلية الممثلة هنا فى الاستراتيجيةوس. أما إذا لم تسدد المتأخرات الضريبية وتطور الأمر إلى الحجز التنفيذى وبيع هذه الممتلكات فى المزاد فلن دور الايدولوجوس يمتد هنا إلى آخر المطاف من تحديد سعر المال المباع ، وتحديد ميعاد البيع وأن يتأكد من أن الأموال سُددت فى خزانة الدولة ، وإن كان التنفيذ فى مثل هذه الإجراءات يقع على عاتق موظفى الإدارة المحلية^(١٨).

وعلى ذلك فلن الإجراءات الأول فى الحجز كان يتمثل فى صدور قرار الحجز من الايدولوجوس أو من مدير أرض الوسايا ، ويتبع ذلك تنفيذ هذا الحجز عن طريق الحاكم الإقليمى - الاستراتيجيةوس - ويبدأ بإعلان المدين بأنه إذا لم يدفع ما عليه فسيتم الحجز على ماله، ويأتى بعد الحجز تعيين مشرف أو حارس قضائى^(١٩) على المحصول المحجوز عليه أو على العقار نفسه ، ويكنى لهذا الموظف بالمصطلح التالى : *ἐπιτηρητής τῶν γενηματογραφουμένων ὑπαρξόντων* وكان له شركاء فى هذا الأمر *οἱ μετόξοι* وهم جميعاً مكلفون بمراقبة المحصول الوارد من الأرض المحجوز عليها وجمع دخلها ، وتسديدها للخزانة ، وكان على المالك أن يسلم هذا الدخل *οἱ πρόσδοι ὑπ(αρχοντων)* نقداً إلى المشرفين الذين يسلموه بدورهم إلى المحصلين والجابة *οἱ πράκτορες*^(٢٠). ويستمر المشرف فى مهمته حتى يحدث أحد أمرين أن يصدر إليه أمراً بانقضاء الحجز لأن صاحب المال سدد ما عليه من ديون ، أو يُباع المال المحجوز عليه (إذا كان الحجز تنفيذياً). ويكون هذا المشرف ملزماً بأن يقدم بياناً بكل ما تسلمه وما أنفقه مدعماً بالمستندات.

المال المحجوز والأعباء الإلزامية (Leitourgia):

كانت وظيفة المشرف - الشخص *ἐπιτηρητής* ، الوظيفة *ἐπίτηρησις* - من الوظائف الإلزامية التى يُكلف الناس بهما بداية من عام ٨٨م^(٢١) حتى عام ٢٧٠-٢٧٥م^(٢٢) أما المشرفون على الممتلكات المحجوز عليها *ἐπιτηρηταὶ γενηματογραφουμένων* فكانوا فى الفترة من ١٣٦-١٣٧م^(٢٣) حتى عام ١٨٩م^(٢٤). وكان النصاب المالى (*ὁ πόρος*)

المطلوب لتولى هذه الوظيفة هو ٥٠٠ دراخمة فى إحدى الحالات و ١,٥ تالنت فى حالة أخرى ، أما من الموظف فيتراوح بين ٢٠-٦٨ عام ، وكان الأشخاص المكلفون بهذه الوظيفة قد شغلوا وظائف سابقة (Ex-archontes) أو من أعضاء مجلس البولي^(٢٥).

وكان الموظف يتولى تلك الوظيفة فى قرية أو أكثر ، أو فى حاضرة المحافظة Metropolis أو فى توبارخية أو جزء منها أو فى المحافظة كلها. وكانت مدة هذه الوظيفة تتراوح بين عام^(٢٦) أو ثلاثة أعوام^(٢٧)، وكانت هذه الوظيفة تبدأ فى شهر توت ، ويبدو أن هؤلاء المشرفين كانوا يمينون فى الغالب فى شكل مجموعات يتكون كل منها من اثنين أو ثلاثة أو أربعة أشخاص ، وفى بعض الأحيان عشرة أشخاص BGU.277 أو أحد عشر شخصاً كما فى P.Mert.02 أو خمس وعشرون شخصاً كما فى P.Brux.Gr.21^(٢٨).

وقد تعددت نوعيات الإشراف والحراسة إذا لم تقتصر فقط على الممتلكات المحجوز عليها بل امتدت لتشمل أموراً أخرى كثيرة ، فمنها ما يتعلق بقطع الأحجار فى الفيوم^(٢٩)، ومنها الإشراف على الضياع المصادرة^(٣٠)، ومنها الإشراف على الضرائب المفروضة على التجارة فى الأسواق^(٣١). أما فيما يتعلق بالإشراف أو الحراسة على الممتلكات المحجوز عليها أو على دخلها فقد جاءت الإشارة إلى هؤلاء المشرفين فى البرديات التالية : P.Leit.11 ، وترجع إلى عام ١٣٦/١٣٧م ، P.Mil.Vogl.IV 244 وترجع إلى علم ١٤٦/١٤٧م ، P.Oslo III, 117 ، وترجع إلى عام ١٥٩/١٦٠م ، وكذلك فى BGU. XIII 2287 وترجع إلى ٤ يناير ١٦٢م ، وفى SB.942 وترجع إلى عام ١٦٢م ، وكذلك SBXIV, 11712 وترجع إلى عام ١٦٤م ، وأخيراً فى P.Teb.II 237 وترجع إلى عام ١٨٠/١٨٢م.

وجميع هذه الوثائق كلها من الفيوم ، وكانت هذه الكلمة (ή γεννηματογραφουμένων) تختصر إلى (γενη (٠٠٠) ، وكانت تتبعها عبارة ὑπαρξόντων διοικήσεως أو ὑπαρξόντων κώμης ، أما فى النقوش فكلن لقب هؤلاء الموظفين على النحو التالى: ἐπιτήρηται κτημάτων γεννηματογραφουμένων^(٣٢) ، وجميع هذه النقوش من طيبة فيما عدا O.Camb.75 حيث إن مكانها غير معروف ، أما فيما يتعلق بلقب الموظف الذى

أشرفنا إليه بعاليه فلان P.J. Sijpesteijn^(٣٢) يفترض أن الكاتب ترك بطريق الخطأ καὶ μέτοχοι وشركائهم كما في O.Boδλ. II995.1 وهنا يجب أن نشير إلى أن هذا اللقب كان يأتي في النقوش متبوعاً بالعبرة التالية : ὑπαρξόντων μητροπολεως على عكس ما كان في البردى من أن الإشراف كان على القرية أو الديويكسيس.

وكان لهؤلاء مساعدون وحراس مسلحون^(٣٤)، وكانت المدفوعات عن المال المحجوز عليه تتم في صورة نقديّة إلى المشرفين αἱ ἐπιτηρηται ومنهم إلى المحصلين οἱ πρακτόρες كل شهر أو كل شهرين^(٣٥) ، وفي بعض الأحيان كانت تقدم سنوياً ، وكانت التقارير تقدم باسم أحد المشرفين بيد أن هذا لم يكن يعنى باقى المشرفين من المسؤولية التى كانت جماعية فى مثل هذه الأمور ، وطوال مدة توليهم العمل أو الوظيفة الإلزامية^(٣٦)، وقد ترد الإشارة إلى المشرف أو الحارس القضائى مقرونة ليس فقط باسم المنطقة التى يباشر عمله فيها ولكنه كان يأتي أيضاً مقروناً باسم صاحب المال المحجوز عليه ، حيث أشارت إحدى البرديات^(٣٧) إلى ذلك على النحو التالى :

Θέωνος Σε(...) οὐ ἀπελε[υθέρ]ου Διδύμου ἐπιτηρήτου
πτολεμαίου κρονίου κώμης Διονυσιάδος

ثيون بن عتيق ديدوموس المشرف على الممتلكات المحجوزة الخاصة
ببطلميوس بن كرونيوس فى قرية ديونوسياس".

وجاءت الإشارة إلى صاحب الأرض المحجوز عليها فى بردية غير مكتملة^(٣٨) من الفيوم (من قرية فيلوتيريس Philoteris) ، وترجع البردية إلى القرن الثانى الميلادى ، وجاءت الإشارة إلى المشرف على هذه الأرض على النحو التالى: سطر ٨-١٠

ἐπιτηρήτ(ης) γεννηματογρ(αφουμένων) ὑπαρξ(όντων
[π] ολυδεύκης Ειρηναίου

ولم يكن المشرف على الأملاك المحجوز عليها يستبدل بطريقة تلقائية بعد انتهاء مدة خدمته ، بل كان عليه أن يتقدم بطلب إلى الإستراتيغوس يوضح فيه أن مدة خدمته قد انتهت ،

ويريد أن يخلفه شخص آخر. وكانت الإشارة إلى ذلك على النحو التالي: "إنه فيما يتعلق بشيون Theon بن عتيق ديوموس المشرف على الممتلكات المحجوزة في قرية ديونوسياس Dionysias الذي أنهى فترة خدمته الإلزامية ، ووفقاً أيضاً للتماس الذي تقدم به إليك يطلب الإعفاء فإنه تقرر ترشيح الأفراد التالية أسماؤهم ليحلوا مكانه ، وهم من المؤهلين مادياً لتولى تلك الوظيفة " (٣٩). والموظف المنوط بالترشيح هنا هو كاتب القرية ، وذلك وفقاً لتعليمات صادرة له من الاستراتيجوس Hierax الحاكم الإقليمي في قسمي بوليمرون وثيمستيس Themistes في العام الحادي والعشرين من حكم هادريان (١٣٦-١٣٧).

وقد يحدث خطأ ما في تعيين الأفراد للقيام بهذا العبء ، وهذا ما ورد في وثيقة بريدية (٤٠) ترجع إلى عام ١٤٠ م ، وهي عبارة عن التماس من طبيب يدعى فاليريوس جيميلليوس إلى والي جايوس أفنديوس هيلينوروس يقول فيه إنه كُلف بعبء إلزامي يتعلق بالإشراف على الممتلكات الموضوعة تحت الحجز في قريتي باكياس وهيفاستوس من قسم هيراكليديس في الفيوم ، وذلك على مدى أربع سنوات متتالية ، وأنه قد حل به العوز والفقر ، ويتوسل إلى والي باعتباره المنقذ (σώτηρ) ، والسيد (κύριος) أن يشفق عليه ويأمر بإعفائه من هذا العبء البغيض (καὶ κελεύσει ἤδη με ἀπολυθῆναι τῆς ξρείας) ، ويرفق في التماسه ἐντευξις عدة سوابق تدل على إعفاء أقرانه في مهنة الطب من الأعباء الإلزامية وخاصة أولئك الذين خضعوا للفحص والتدقيق (οἱ δεδοκιμοσμένοι διευτύξει) وتشير البريدية إلى استمرار عمل هذا الطبيب في هذا العبء الإلزامي لمدة أربع سنوات متتالية ، وهذا مخالف لقواعد التكاليف في الأعباء الإلزامية من ناحية ثم إن هذا الرجل من فئة الأطباء المنتفعين بالإعفاء من الأعباء الإلزامية Leitourgia ، والأمر المهم الذي أشارت إليه البريدية هو أن هذا الطبيب استمر في عمله مدة أربع سنوات ، وهذا يعنى ضمناً أن المال المكلف بالحراسة عليه ظل محجوزاً طوال هذه الفترة ولم تقدم الدولة على بيعه في المزاد حتى تأخذ حقه. والواقع أنه في مثل هذه الحالات (الحجز التحفظي) يكون الحجز على الدخل من العين أو الأرض وليس على العين أو الأرض ، ويكون في الغالب هذا الحجز بسبب التأخر في دفع الضرائب عن تلك العين ، وبالتالي تقوم الدولة من جانبها بالحجز على هذا الدخل ومصادرته لصالح الخزنة - بعد

خصم كل التكاليف - وقد يستمر هذا الحجز أو الحبس لدخل هذه العين عدة سنوات حتى تأخذ الدولة حقها. أما الحجز التنفيذي (ἡ κατοξή) فهو في الغالب يكون على الأرض وليس على دخلها، وهو الذى تتبعه مصادرة هذه الأرض وبيعها ، وفى هذه الحالة لا يزيد الحجز عن ستة أشهر كما جاء فى قرار الوالى Minicius Santus (١٧٧-١٨٠م)^(١١).

وفى وثيقة بردية أخرى^(١٢) ترجع إلى عام ١٨٢/١٨٠م تتقدم السيدة بشكوى إلى الابستراتيجوس فيتوريوس توربو Vittius Turbo نقول فيها :

"إنه منذ زمن طويل عُنِ والدى مشرفاً على الممتلكات المحجوز عليها (على دخلها) 9-11 ἐπιτηρησιν γενηματογραφουμένων ὑπαρξόντων المحدد لهذه الوظيفة توفى أبى دون أن يترك ثروة بعده على الإطلاق ، وكان ذلك فى العام الثالث عشر من حكم الإمبراطور أوريليوس أنطونينوس Aurilius Antoninius ، ومنذ ذلك الوقت وأنا أطالب خطأ بدفع الدخل الناتج عن هذه الممتلكات ، وحيث إنه ياسيدى قد صدرت الأوامر بأن تُعفى النساء من مثل هذه الأعباء الإلزامية ، وحيث إننى امرأة لا حول ولا قوة لى ، وبلغت من العمر أرثله ، وأنا فى خطر من أن أهرج محل إقامتي لهذه الأسباب فلا ملجأ لى إلا حمايتك".

إذا كانت الوثيقة السابقة قد أشارت إلى أن والد هذه السيدة كان يشغل وظيفة المشرف على الأملاك المحجوز عليها فى عام ١٧٣/١٧٢م ، وتطلب السيدة فى شكواها عام ١٨١م الإعفاء من الوظيفة الإلزامية فهل ظلت السيدة فى هذه الوظيفة الإلزامية لمدة ثمان سنوات؟ ، والواقع أن مثل هذا السؤال هو ما دفع N. Lewis^(١٣) إلى إعادة نشر هذه الوثيقة وخلص إلى أن هذه السيدة كان والدها قد عُنِ فى وظيفة إلزامية تتعلق بالإشراف على الممتلكات المحجوز عليها تحفظياً ، وأنه من مقتضيات تلك الوظيفة أن يقوم بتسديد دخل هذه الممتلكات إلى خزانة الدولة ، وهنا تدعى الإدارة الرومانية بأن والد صاحبة الالتماس لم يسدد الأموال الواجبة عليه للدولة من دخل هذه الممتلكات ، وإنه منذ وفاته - منذ ثمان سنوات - والدولة تطالب وراثته بهذه الأموال ، ولم يكن لهذا الرجل من عقب سوى هذه السيدة صاحبة

الشكوى التى حاولت من جانبها إنكار مسئوليتها عن هذه الأموال ، وتطلب رفع الظلم عنها لأنها سيدة عُينت فى وظيفة إلزامية^(٤٤).

الغريب من أمر هذه السيدة هو أنها ظلت ثمان سنوات دون أن تدفع ما على أبيها من أموال للخزانة ، ذلك أنه فى حالة وجود نزاع بين الدولة وأحد الأفراد فإن الدولة - عن طريق موظفيها - لا تتردد فى استخدام القوة بل والتعسف أحياناً فى الحصول على حقها^(٤٥). أما فيما يتعلق بصاحبة هذا الائتماس فكما ذكرنا من قبل فإن الدولة كانت تحتفظ على أملاك المكلف بوظيفة إلزامية فور توليه هذه الوظيفة ، وكان للدولة الحق فى أن ترجع إلى هذه الممتلكات فى حالة حدوث عجز أو تقصير ، وتحجز على هذه الممتلكات حتى بعد أن يكون المكلف قد تركه وظيفته حتى يسدد ما عليه للدولة^(٤٦).

والخلاصة أن والد هذه السيدة كان مكلفاً بطريقة الإلزام بوظيفة المشرف على الممتلكات المحجوزة - الحارس القضائى - وأنه من مقتضيات هذه الوظيفة أن يقوم شاغلها بجمع دخل هذه الممتلكات ويسددها نقداً إلى خزانة الدولة. وكان المحجوز فى P.Teb.237 هو دخل الممتلكات أو محصولها ، ولكن والد صاحبة الائتماس كان قد فشل فى تسديد ما عليه ، ولم تتبين الدولة ذلك إلا بعد وفاته أو ربما بعد تركه الوظيفة ، ومن ثم انتقل هذا الدين إلى الورثة ، وعلى ذلك تطلب الدولة من ابنة هذه الرجل - الوريثة الوحيدة - دفع هذا الدين ، فما كان من هذه السيدة إلا أن خلطت الأوراق بعضها ببعض كى تتخلص من هذا الدين ذلك أنها ادعت أن والدها قد توفى دون أن تسقط الإدارة اسمه من سجل المكلفين بالأعباء الإلزامية ، ومن ثم تراكت الديون على أبيها ، ليس ذلك فحسب بل كُلفت هى نفسها بهذا العبء بعد وفاة أبيها ، ومن ثم تطلب الإعفاء من هذه الأموال التى تراكت بطريق الخطأ ، وتطلب الإعفاء من العبء الذى كُلفت به.

التصرفات النافذة على المال المحجوز:

يجب أن نشير هنا إلى أن الحجز لا يخرج المال المحجوز عليه من ملكية صاحبه، بل يظل مالكا له ، بل كان من حقه أن يتخذ كل ما يلزم من إجراءات لحماية ماله بدليل أنه كان يعين حارساً قضائياً - مشرقاً - عليه ، ومن ثم إذا هلك هذا المال أو أصابه التلف - لأنه فى

معظمه كان محاصيلات زراعية - فإن المالك كان يتحمل هذه المسؤولية ، ومن ثم يحق للدائن - وهو الدولة في أغلب الأحوال - أن يحجز على مال آخر للمدين لاستيفاء الدين. ولكن هل كان من اللازم حجز الممتلكات قبل بيعها؟^{١٢٩}

تشير إحدى البرديات^(١٢٧) التي ترجع إلى عام ١٧٠م إلى شكوى من شخص يدعى Theanous ضد آخر يدعى Detronius حيث أراد الأخير أن يأخذ محصول بستان الأول مدعياً أنه قد اشترى هذا البستان من الخزنة. وكان رد صاحب البستان بأن أرضه لم تكن يوماً ما موضوعة تحت الحجز (ἡ γεννηματογραφία)^(١٢٨) ، وإذا كان ما يقوله هذا الرجل صادقاً فإن ذلك يعتبر دليلاً على أنه لا يجوز بيع الممتلكات دون وضعها تحت الحجز ، وذلك إذا لم تكن هذه الممتلكات مصادرة، أما إذا كانت مصادرة فلم تكن الدولة في حاجة إلى الحجز عليها^(١٢٩). ومع هذا يبقى أن تشير إلى أنه في مصر تحت حكم الرومان جاءت الإشارة إلى ممتلكات وضعت تحت التحفظ بعد مصادرتها P. Oxy. 986, BGU. 733 ، وكانت الإشارة إلى هذه الممتلكات على النحو التالي: *γεννηματογραφοῦμενος (ἐλαιών) προτέρων (τοῦ) δέινου* وفي مثل هذه الحالات لم تكن العلاقة واضحة بين مالك هذه الأرض والمشرفين عليها.

وبين ذلك أنه لابد أن نفرق بين الحجز التحفظي (ἡ γεννηματογραφία) والغرض منه هو منع المدين من تبديد أمواله ، وإعطاءه فرصة لتسديد ديونه ، وبين الحجز التنفيذي (ἡ κατοξή) الذي يهدف إلى بيع ممتلكات المدين استيفاءً للدين. أما الحجز على الممتلكات بعد مصادرتها فلا معنى له إذا كان من حق الدولة بيع مثل هذه الممتلكات في أي وقت ودون حجز ، أما فيما يتعلق بفرض الحجز على الممتلكات بعد مصادرتها فربما كان المصادر هو دخل هذه الممتلكات ويكنى له بالمصطلح *προσόδου ὑπαρξόντων* وليست العين نفسها ، ولما رأت الإدارة أن هذا الدخل لا يفي بما على المدين من ديون قررت فرض الحجز على العين نفسها أو على العقار نفسه.

وكانت هذه الأراضي تتفع الضرائب مثل غيرها من الأراضي ففي بردية من كرائس^(١٣٠) (كوم أوشيم) ترجع إلى يناير ١٦٢م دفع شخص يدعى بابوس Papos ١٣ دراخمة بالإضافة إلى

١,٥ أوبول عن ضريبة مسح الأرض Geometria ، وقدمت هذه المدفوعات إلى إيزيدوروس ومعاونيه المشرفين على الممتلكات المحجوز عليها في الديوكسيس عن العام الأول. وجاءت الإشارة إلى إيزيدوروس على النحو التالي سطر ٧-٨:

Ἰσιδῶρω καὶ [μ]ετόξοις ἐπιτηρ(ηταίς) γενη(ματογραφουμένω
ν) διο[ι](κήσεως

ويبدو أن بابوس هذا هو صاحب الأرض المحجوز عليها تحفظياً ، وأن هذه الأرض لم تبع بعد في المزاد العلني ، ومن ثم يسد صاحبها ما عليها من ضرائب إلى المشرف - الحارس القضائي - (ἡ ἐπιτηρήτης) وليس إلى المحصل (ὁ πρακτωρ) والملاحظ أيضاً أن المدفوعات كانت نقداً ، بيد أن المشكلة في هذه البردية جاءت في الإشارة في ذيلها إلى أن هذه المدفوعات كانت عن العام الأول ، وهذا يتعارض مع ما جاء في قرار الوالى Minicius Santus ١٧٧-١٨٠م^(٥١) الذي ذكر فيه أن المدين إذا لم يسد ما عليه من دين خلال ستة أشهر فإن ممتلكاته المحجوز عليها ينبغي أن تباع في مزاد علني وذلك كي تقتضى الإدارة حقها.

من الواضح أن سبب الحجز على هذه الممتلكات كان التأخر في دفع الضرائب ، وأن ضريبة مسح الأرض لم تكن الضريبة الوحيدة على هذه الأرض وإلا لماذا لم تشر البردية إلى رفع هذا الحجز بعد دفع الضريبة ، ومن الواضح أيضاً أن المحجوز عليه هنا كان دخل هذه الأرض وليست الأرض نفسها ، وكذلك يجب أن نشير إلى الحجز على المال لم يكن يعفى صاحبه من دفع ما عليه من ضرائب ، وكان صافي الدخل يسد للخزانة العامة ، أما الإشارة إلى العام الأول فربما كان ذلك صدى لقانون كانت تأخذ به الدولة وهو أنها كانت تسمح بإرجاء دفع بعض مستحقاتها إلى أجل محدود^(٥٢) ἐν ἐπόξῃ = in suspense^(٥٣).

وفي وثيقة نقشية أخرى^(٥٤) ترجع إلى ٢١ يناير ١٤٤م كانت عبارة عن إيصال بسداد ضرائب عن مزرعة تمر حيث يقر كل من Petechespochrates, Karouris المحصلان المشرفان على دخل المزارع الموضوعة تحت الحجز التحفظي في العاصمة يقران هما وشركاؤهما أنهما تسلما من شخص يدعى Petepsais المدفوعات الإضافية عن التمر عن العلم السابع ، وهو مبلغ ٨ دراخمات برونز و ٣ أوبول.

وجاءت الإشارة إلى أن هذين المشرفين مسئولين عن الممتلكات الموضوعة تحت الحجز في حاضرة المحافظة ، وليس في الديوكسيس كما في الوثيقة السابقة

οἱ ἀπαι(τῆται) καὶ μέτ(οξοι) ἐπιτη(ρηται) κτη(μάτων)
γενη(ματογραφουμένων) μη(τροπολεως)

وتشير هذه الوثيقة إلى أن مزارع النخيل لم تكن تسلم هي الأخرى من الحجز عليها أو مصادرتها ، وفي حالة أخرى يشير Wallace^(٥٥) إلى أن المدفوعات إلى المشرف على الممتلكات الموضوعة تحت الحجز كانت عبارة عن نصف أردب من التمر ، وأن هذه المدفوعات كانت استثنائية تماماً ، ذلك أن مثل هذه المدفوعات كانت عبارة عن جزء من مسعف النخيل . وهذه هي الإشارة الوحيدة إلى أن المدفوعات كانت عينية عن الأشياء المحجوز عليها . وفيما يتعلق بالمدفوعات عن الأرض المحجوز عليها فإن لدينا بردية أخرى^(٥٦) ترجع إلى عام ١٦٤م ، وهي من قرية أبياس Apias التابعة لقسم ثيمستيس Themistes غرب الفيوم ، وهي عبارة عن إيصال استلام مدفوعات عن أرض محجوز عليها يقمها صاحبها المدعو Panephremmis إلى الموظف المنوط بهذه المهمة في الديوكسيس ، وكانت قيمة المدفوعات ٢٨ دراخمة ، ويفترض ناشر البردية أن هذا المبلغ كان قسطاً سنوياً من الدين الكلى على هذه الممتلكات . وإذا كانت البردية السابقة لم تحدد نوعية الأرض المحجوزة فإن لدينا وثيقتين برديتين تشير كل منهما إلى هذه النوعية . فتشير الأولى^(٥٧) إلى أن دخل هذه الممتلكات كان من أرض مزروعة حبوباً ، وأن المصدر الثاني من هذه المدفوعات كان من استراحات وأرض مبانى ثم يأتي بعدهما المصطلح الدال على وقوع هذه الممتلكات تحت الحجز P.Teb II 337. 15

σιτικών καὶ οἰκοπέδων γενηματογρ(αφουμένων)ν
προσόδων ὑπαρξόντων وكان سبب الحجز هنا أن هذه الأرض مدينة للدولة . أما البردية الثانية فتشير إلى أن المدفوعات كانت عن استراحات وأرض مبانى فقط περιγι(νομένων) οικοπε(έδων) وفي بردية أخرى لها نفس الموضوع^(٥٨) من ثيالفليا ترجع إلى عام ١٦٠/١٥٩م عبارة عن إيصال استلام ضرائب مدفوعة عن أرض

محجوز عليها حيث وردت الإشارة إلى أن حورس ومعاونيه فى مهمة الإشراف كانوا يتولون هذه المهمة فى هذه القرية ، وأن تعيينهم كان بمعرفة الإبيولوجوس.

ومن الملاحظ أن المدفوعات الخاصة بالملكات المحجوز عليها كانت فى الثالث الأخير من العام ، وذلك حتى يتسنى لأصحاب هذه الأرض أن يحصلوا ما بها من محصول ويسددوا منه إلى المشرفين ، فى BGU.761 كانت المدفوعات فى اليوم الأخير من العام (شهر مسرى)، وفى SB.10268 كانت المدفوعات فى بؤونه فى BGU.851 ، أما فى SB. 9427 فكانت المدفوعات فى شهر مسرى ، أما المدفوعات فى P.Oslo. 117 فكانت فى شهر توت. أما فى BGU. 293 فكانت المدفوعات فى النصف الأول من السنة فى شهرى هاتور وطوبة ، بيد أن هذه المدفوعات كانت عن العام السابق^(٦٠) ، ويضاف إلى النوع الثانى من البرديات التى جاءت فيها المدفوعات فى النصف الأول من السنة BGU.XIII, 2287 ، O.Onta. 25 ، حيث كانت المدفوعات فى شهر يناير.

وربما كان الدفع مرتبطاً أيضاً ببداية أو نهاية تولى المشرفين لهذه الوظائف الإلزامية ذلك أن هذه الشهور الأخيرة ليس بها حصاد. ولدينا مجموعة من النقوش تشير إلى أن هذه المدفوعات كانت تتم فى أوقات متغيرة فمنها ما يدفع فى ١٦ يناير ١٥٠م^(٦١) ، ومنها ما يدفع فى مارس^(٦٢) ، ومنها ما يدفع فى يونيه ١٥٤م^(٦٣) ، ومنها ما يدفع فى شهر نوفمبر ١٤٤م^(٦٤) ، ومن الملاحظ أن المشرفين على الملكات المحجوز عليها فى هذه النقوش كانوا يتولون عملهم فى حاضرة المحافظة (μητροπολέως) وقد أشار اثنان من هذه النقوش^(٦٥) إلى اسم صاحب الملكات المحجوز عليها.

وجاء فى بردية أخرى^(٦٦) عبارة عن تقرير إلى مكتب قرية باكياس من شخص يدعى ديوجينيس Diogenes من قرية كرانس "وفقاً للأوامر الصادرة فإننى أعلن أن ١٤,٥ آروره أراضى Catoecic^(٦٧) التى أمتلكها بالقرب من باكياس والموضوعة تحت التحفظ بسبب عدم دفع الضرائب والمسجلة باسم بيتيوس Petheus ، والمسجلة ضمن الأراضى التى تدفع ضرائب باسم فإننى أعلن أن هذه الأراضى أصبحت ضمن الاراضى التى لا يصلها الفيضان فى العام الحالى = العام الحادى عشر من حكم أوريليوس أنطونينوس = ١٧١م.

وكان إعلان المالك بأن أرضه التى أجرها أصبحت لا تصلها مياه الفيضان (γῆ ἐν ἀπόρρω) يوجه إلى الحاكم الإقليمى "الإستراتيجوس" ، والكاتب الملكى ، وكاتب القرية ، أو إلى أحد هؤلاء الموظفين الثلاثة ، ويكون الإعلان من مالك الأرض أو من مستأجرها^(١٨).

ويتضح من البردية السابقة أن دخل الأرض كان هو المحجوز عليه فقط ، وليست الأرض نفسها ، وأن هذه الأرض رغم توقيع الحجز على دخلها كانت تنفع ما عليها من ضرائب سنوية ذلك بالإضافة إلى أقساط المتأخرات من الضرائب التى كانت السبب فى الحجز على دخل هذه الأرض ، ذلك أن صاحب الأرض مازال يملكها ، وبالتالي لابد أن يسد ما عليها من التزامات من دخلها وما يفيض من هذا الدخل بعد مصاريف الحراسة هو ما تتم مصادرته لسداد أقساط الضرائب المتأخرة. وكان توجيه الإعلان هنا إلى كاتب القرية أمراً منطقياً ذلك أن هذا الموظف هو المسئول عن إعداد التقارير المتعلقة بمسح الأرض وتحديد أنواعها وما يتوقعه الدولة من إيراد من هذه الأرض سواء أكان ذلك فى صورة إيجار (أرض الدولة) أو ضريبة (أرض امتلاك خاص). ولكن ماذا بعد الإعلان بأن الأرض لم تعد تصلها مياه الفيضان فهل يعنى ذلك أن صاحب هذه الأرض كان يطلب أجلاً (ἡ ἐποξη) فى دفع قسط من الضرائب المتأخرة على هذه الأرض ، أو أن طلب تسجيل الأرض بأنها لا تصلها مياه الفيضان كان يعنى ضمناً أن صاحب هذه الأرض أعلن موافقته على بيعها فى المزاد. ربما جاز هذا.

ولكن ماذا لو أجزّ شخص قطعة أرض يملكها إلى مستأجر لمدة معينة ، ولم يسدد المستأجر الضرائب عن هذه الأرض ، ومن ثم تم الحجز على ممتلكات هذه الأرض بعد انتهاء مدة العقد فعلى من تقع المسؤولية هنا هل على المالك أم على المستأجر ؟! ، والواقع أن المرجع فى هذه الحالة يكون إلى عقد الإيجار ، وهل نص فيه على أن يدفع المستأجر الإيجار ويدفع المالك الضرائب (من هذا الإيجار) أم لا ؟! ، وكانت الدولة من جانبها تضع يدها على منتجات هذه الأرض حتى تأخذ ما عليها من ديون ، ولكن ماذا لو كانت المتأخرات عن أرض تملكها الدولة ؟!

ومن المعروف أن الدولة كانت تجرى الحجز على منتجات أرضها من الأجران العامة ، ولا يحق للمستأجر أو المزارع أن يأخذ شيئاً من هذا المحصول قبل أن تحصل الدولة على إيجار هذه الأرض وما عليها من ضرائب ثم يأخذ المستأجر صكاً من موظفي الدولة بأنه سدد كل ما عليه للدولة، وعندئذ يحق له التصرف في باقي المحصول. ولكن ماذا يحدث إذا لم يكن المحصول كافياً هل تحجز الدولة على هذه الأرض ؟! ، والواقع أن مثل هذا الإجراء لا يكون منطقياً ، ولكن يبدو أن الدولة كانت تكلف هؤلاء الأفراد وتلزمهم بزراعة هذه الأرض في السنوات التالية إجبارياً وتصادر دخل هذه الأرض حتى تستوفي حقها^(٦٩).

وفي إعلان جاء من المالك عن الأرض التي أجرها بأنها أصبحت لا تصلها مياه الري (γῆ ἐν ἄβροξῳ)^(٧٠)، ويشير الإعلان إلى قطعتين من الأرض ، ويحدد هذا الإعلان مساحة الأرض وموقعها والظروف التي تؤثر على استغلالها أو إنتاجها. وكانت مساحة القطعة الأولى ١,٥ آروره من الأراضي الموضوعة تحت الحجز التحفظي بسبب عدم دفع الضرائب ، والمسجلة باسم تيبريس (Teberis) وهو المالك ، أما القطعة الثانية فهي بالقرب من كرانس ومساحتها ٢,٢٥ آروره ومسجلة باسم (Priscus) وهو المستأجر، وفي نهاية هذا الإعلان يوقع عليه الموظفون المختصون بإصدار الفتوى Subscription. وتشير وثيقة بريدية إلى أن هذا الإعلان كان يقدم في الفترة ما بين أمشير وأبيب.

بيع المال المحجوز وما يعقبه من مشاكل:

إذا كان الحجز هو أول خطوات بيع الممتلكات المدينة للدولة فما هي با ترى مدة هذا الحجز؟! إذا كنا قد رأينا في الحجز التحفظي - على دخل الممتلكات - والذي أشرنا إليه بالمصطلح (ἡ γεννηματογραφία) أنه في بعض الوثائق^(٧١) وصلت مدة هذا الحجز التحفظي إلى ثمان سنوات ، فماذا عن الحجز التنفيذي (ἡ κατοχή) والذي يتبعه بيع المال المحجوز؟ فقد وردت إشارة واضحة إلى ذلك في قرار الوالي مينيكْيوس سانكتوس (Minicius Sanctus) ١٧٧-١٨٠م^(٧٢) "فليكن معلوماً للجميع أنه إذا ما مرت ستة أشهر دون أن يدفع المدين ما على ممتلكاته المحجوز عليها فإن هذه الممتلكات ستباع في مزاد علني".

وكان لكل من رئيس ديوان الإيدولوجوس (Idiologos) ومدير أرض الوسايا (Procurator Usiacus) السلطة في إصدار أمر الحجز ، أما تنفيذ هذا الأمر فكان يقع على السلطات المحلية وخاصة الإستراتيجوس - المحافظ - ذلك أن إجراءات التنفيذ لا تبلغ غايتها بالحجز وإنما كان لابد أن يعقب ذلك بيع المال المحجوز عليه. ويتم الإعلان عن بيع هذه الممتلكات عن طريق الإستراتيجوس ولدينا وثيقة بردية^(٧٥) عبارة عن خطاب من موظف كبير إلى الحاكم الإقليمي في محافظة أكسيرينخوس وغيره من حكام المحافظات المجاورة عليك أن تعلق نسخة من هذا الخطاب في مكان عام حتى يتسنى للراغبين المشاركة في هذا المزاد".

وكانت الإدارة الرومانية تحدد سعر الأشياء المعروضة للبيع في المزاد سلفاً فتشير البردية السالفة الذكر إلى مايلي^(٧٦) : "فيما يتعلق بممتلكات Aurelius Bion والذي يسمى أيضاً Ammonius الواقعة في المحافظة التي تحت نفوذك - أكسيرينخوس - أو الواقعة في محافظات أخرى والتي تقدر بأربعة آلاف دراخمة ، فإنها تعرض للبيع حتى يصل المزاد إلى السعر المحدد سلفاً ، وعليك أن تسدد المبلغ في خزانة الدولة".

وإذا كانت البردية لم تحدد اسم راسل الخطاب وإن كان ناشرها يرجح أنه كان الإستراتيجوس (Didius Balbinus) فهل يعنى هذا أن جهاز الإيدولوجوس ليس له دور في هذه العملية ؟ نشك في ذلك حيث إن هذا الجهاز كان صاحب اليد الطولى في مثل هذه الأمور ، أما دور الإستراتيجوس أو الإستراتيجوس فكان دوراً تنفيذياً فقط. وإذا كانت البردية تحدد سعر هذه الأرض - ٤٠٠٠ دراخمة - فإن هذا السعر ربما يكون محدداً بواسطة الإيدولوجوس ، وأن هذا المبلغ كان يسدد في خزانة الدولة تحت حساب الإيدولوجوس ، وتشير هذه البردية إلى نقطة مهمة أخرى وهى أنه كان على الإستراتيجوس أن يسدد هذا المبلغ بنفسه إلى خزانة الدولة ، ومعنى ذلك أن دور المشرف قد انتهى - الحارس القضائي - وذلك ببيع هذه الممتلكات في المزاد العلني. ويبدو أن الأرخبديكاستيس archidicastes كان هو الموظف المنوط بتسجيل عملية البيع وإعطاء سند الملكية للملاك الجدد ، وذلك حسب إحدى البرديات أكسيرينخوس.

ولدينا وثيقة بردية أخرى^(٧٨) أشارت بطريقة غير مباشرة إلى بيع ممتلكات (τὰ ὑπαρχόντα) ذلك أن كاتب قرية يدعى Callinicus كان قد رشح شخصاً فقيراً

(ἀπορος) لوظيفة إلزامية ، وأدى ذلك إلى هروب هذا الشخص ، وتبع ذلك بيع ممتلكاته فى المزداد. وعندما تقدم هذا الرجل بالتماس إلى الوالى فاليريوس يودايمون (Valerius Eudaemon) ١٤٣م كان قراره بأن يدفع هذا الكاتب القروى غرامة للدولة وأن يدفع للشخص الذى أضرى ما قيمته أربعة أضعاف ممتلكاته التى باعها فى المزداد^(٧٩).

ولم يكن الأمر يسير دون عوائق ومنغصات مع الملاك الجند للأرض التى يتم بيعها فى المزداد العلنى فيشير أحد مواطنى مدينة أنتينوبوليس - جايوس يوليوس نيجد - إلى أنه قد اشترى ما مساحته آروره واحدة من الأرض التى صادرتها الدولة ، وكانت عبارة عن جزء من بستان ، ولكن كاتب المشرف على الأملاك المحجوزة المدعو إيزيدوروس ينكر عليه تلك الأرض^(٨٠).

ويبدو أن هذا الكاتب لم يكن موافقاً على نقل ملكية هذه الأرض إلى هذا المواطن الرومانى ، ولم يسقطها من قائمة الممتلكات المصادرة من شخص يدعى Kastor لأن هذا المواطن الرومانى - وهو المشتري - لم يكن قد سدد ثمن هذه الأرض كاملاً ، وتعد هذه الوثيقة P.Mich. inv. 2848+3000 والتى ترجع إلى ١٥ فبراير ١٦٣م من الوثائق التى تؤيد القول بأن الحجز كان يفرض على الممتلكات بعد مصادرتها. ولكن ينبغى أن نوضح أن الحجز كان يفرض على دخل العين المدينة للدولة - بسبب التأخر فى سداد الضرائب مثلاً - وإذا رأت الدولة أن هذا الدخل لن يغطى ديون المدين فإن الدولة كانت تنقل هذا الحجز التحفظى إلى حجز تنفيذى الذى بمقتضاه يكون بيع هذه الممتلكات نفسها فى المزداد العلنى.

وإذا كان الغرض من الحجز التحفظى هو منع المدين من التبيد فى أمواله حتى تستوفى الدولة حقها ، فلا معنى إذاً أن يفرض مثل هذا النوع من الحجز على العقارات أو على الأراضى لأنه لا سبيل لتبيدها فهى موجودة أراد المدين أم لم يرد ، ومن ثم يكون الحجز عليها حجزاً تنفيذياً فقط ، ومثل هذا النوع من الحجز تتبعه إجراءات البيع فى المزداد. وعلى ذلك نلاحظ أنه فى كل الوثائق التى ورد فيها أن الحجز كان مفروضاً بعد المصادرة فإن هذا النوع من الحجز يكون على العقار نفسه وليس على دخله أو محصوله كما هو الحال فى الحجز التحفظى الذى يهدف إلى الحفاظ على هذا الدخل فقط وإعطاء المدين فرصة لسداد دينه. ومن ثم تكون المصادرة للمحصول يحجز تنفيذياً على العقار وتتخذ إجراءات بيعه ، وهنا يحدث الخوف

لدى البعض من أن الحجز تم بعد المصادرة في حين أن المصادرة كانت لشيء - المحصول -
والحجز كان على شيء آخر - العقار نفسه -.

ومن المشاكل التي كانت تواجه المالك الجديد للأراضي المباعة في المزاد أن صاحبها كان يطالب بدفع الإيجار عن تلك الأرض بالإضافة إلى الضرائب ، وجاء النهي عن مثل هذا الإجراء في قرار الوالي تيبوريوس يوليوس الإسكندر ، الأسطر ٢٩-٣٢^(٨١) على النحو التالي:

"إنه فيما يتعلق بالضياح المباعة بواسطة الخزنة ، والتي كان المشترون قد صدر الحكم عليهم بدفع المستحق عليها من إيجارات (ἐκφόρια) في تلك الفترة ، فإنه نظراً لأن الوالي فستينوس كان قد أصدر أمره بأن يقتصر ما يحصل عليها من ضرائب على المستحقات الفعلية (τὰ καθήκοντα) فقط ، فأبني أقرر أن يجري إعفاؤهم من دفع أية التزامات من الضرائب والإيجارات التي لم يتم تحصيلها بعد ، ويقتصر ما يدفعونه على الضرائب المقررة فقط. ذلك أنه ليس من الإنصاف في شيء أن الذين اشتروا ضياعاً (τὰ κτημᾶτα) وسددوا أثمانها يطلب منهم أيضاً دفع إيجارات عن هذه الأملاك (المشتراه) كما لو كانوا يزلون من المزارعين الملكيين".

والواقع أنه لا معنى لأن نحجز الدولة على الممتلكات بعد مصادرتها ، حيث أن لدينا وثيقة بردية^(٨٢) ترجع إلى عام ١٣٠م ، وهي عبارة عن مذكرة يتقدم بها مجموعة من الأشخاص إلى الاستراتيجوس في محافظة أثريبيس Athribite Nome = تل أثريب قرب بنها ، يطلبون فيها أن يستأجروا قطعة من الأرض العامة (Ager Publicus) ، ويشيرون إلى أن جزء من هذه الأرض كانت قد صادرتها الحكومة من أراضي اليهود الذين قتلوا أثناء الثورة ، وأرض الإغريق الذين ماتوا دون عقب أو وريث.

ἀ[π]τ I] ουδαίων ἀνειρη[μ]ένων καὶ Ἑλλήνων ἀ[κλ]ηρονομήτων
ويوضح هذا الجزء من البردية أن الدولة كانت تحول الأراضي المصادرة إلى أرض عامة يشرف عليها موظفو الدولة دون أن تكون في حاجة إلى فرض الحجز عليها بعد مصادرتها.

الحواشي:

(١) يجب أن نفرق هنا بين الحجز $\eta \kappa α τ ο χ \eta$ = detention ، وبين الرهن $\tau α \acute{\iota} \upsilon π ο κ ε ι μ \acute{\epsilon} ν α$ = the articles pledged بنوعية سواء كان الحجز تحفظي أو الحجز التنفيذي. والرهن نوعان: رهن رسمي وينشأ بمقتضى عقد رسمي يحرره موظف عام بمكتب التوثيق ، ولا يرد إلا على عقار ، ولا تنتقل حيازة العقار إلى الدائن المرتهن ، بل يبقى بين يدي مالكة ، ويكون للدائن المرتهن - إذا شهر الرهن - أفضلية على الدائنين العاديين ، ويكون له الحق في أن يستوفي حقه من القيمة النقدية للعقار إذا انتقلت ملكيته للخير.

- أما الرهن الحيازي: فهو ينشأ بمقتضى عقد رضائي ، ويرد على العقار والمنقول ، وتنتقل فيه حيازة الشيء المرهون إلى الدائن المرتهن ، ولكن الملكية تظل للمالك الراهن ، وما يحصل عليه الدائن المرتهن من ريع أو استعمال الشيء المرهون يخصم من المبلغ المضمون بالرهن. ولا يجوز للدائن المرتهن أن يمتلك الشيء المرهون بعد أجل معلوم نظير ثمن محدد إلا بعد إجراءات التنفيذ عليه. وتنطبق هذه القاعدة على نوعي الرهن.

- عن ذلك راجع: إسماعيل غانم ، محاضرات في النظرية العامة للحق ، ط٣ ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ص ٤٧-٤٨. عن الرهن في مصر في العصر الروماني راجع:

- P. Thmouis. No. 70,76,99,100 ff

2 - Taubenschlag, R. "γεννηματογραφία" in Greco-Roman Egypt". JJP 4 (1950) PP: 78-79.

3 - Id, The law of Greco-Roman Egypt in the Light of Papyri. 332.B.C-640 A. D. Warszawa. 1955. P. 688.

عن حق جمع ضريبة معينة راجع :

- Youtie, H. C. Publicans and Sinners. ZPE 1(1967) PP. 1-20.

- أما عن المحصلين أو الجبابة Logeutae ، والحراس Phylakeis ، والكتبة Grammateis والحفاظ على المستندات والإيصالات Symbolophylakeis ، والأتباع Hyperetai والمفتشين Ephodoi ، راجع زكى على ، مصر البطلمية بين المد والجنر ، القاهرة ٢٠٠٠ ، ص ١٢٧ .

(٤) نافثالى لويس . مصر الرومانية ، ترجمة فوزى مكوى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤ ، ص ٢٠٧ .

(٥) هي فى معظمها ضرائب عينية.

6 - Taubenschlag. R, The law of Greco-Roman Egypt. PP. 688-689.

(٧) يجد القارئ تفصيلاً سبباً عن الأعباء الإلزامية شروطها وأسباب الإعفاء منها فى الأبحاث العديدة التى نشرها نافثالى لويس عن الأعباء الإلزامية ، ونذكر منها :

- Naphtali Lewis, The compulsory public services of Roman Egypt, Second edition Papyrologica Florentina. Vols xxvii. 1997,

- Exemption from leitourgia in Roman Egypt. II Actes XI (1966) PP. 508-541.

(٨) عن هذا الموضوع راجع العقوبة التى أصدرها والى فاليريوس يودايمون (Valerius Eudaemon) ضد كاتب القرية الذى رشح شخصاً غير مؤهل لوظيفة إلزامية

- Westermann, "The prefect Valerius Eudaemon and the indigent liturgist. P. Wisc 23". JEA 40 (1954) PP. 107-111.

(٩) عن مصطلح حسب العرف والعادة راجع BGU. 235 ترجع إلى عام ١٦٥م.

(١٠) هذا المصطلح يعنى أن العبء الذى كان من المقرر أن يقوم به شخص ما وقرر أن يهرب تتحمله الجماعة التى ينتمى إليها أو القرية كلها بما يعنى إعادة توزيع حصص الأعباء. عن ذلك راجع:

- N. Lewis, s "μερισμός ἀνακεχωρηκότων" an aspect of Roman oppression in Egypt". JEA 23 (1937) PP. 63-75.

11 - Taubenschlag, The Law ..., P. 690.

(١٢) عن وظيفة الايدولوجوس اختصاصاتها وطبيعة العلاقة بين هذا الموظف والوالى وبنود مقننه الايدولوجوس راجع زكى على. مقننة الايدولوجوس. القاهرة ، ١٩٩٩م.

13 - Taubenschlag, JJP 4 (1950) P. 79.

14 - BGUII 599= W.Chr. 363.

(١٥) كان للديويكتيس - dioiketes - وزير المالية نفوذ واسع فى العصر البطلمى ، وكان أبولونيوس وزير مالية فيلادلفوس أشهر من تولى هذه الوظيفة. أما فى العصر الرومانى فقد تراجعت هذه الوظيفة فى ظل النفوذ الواسع لرئيس ديوان الايدولوجوس (Idiologos) ، ومن ثم يحلو لبعض الباحثين أن يسموه عامل المالية.

(١٦) هى الوثيقة رقم ٣ من أربعة عشر بردية من البردى الإغريقى فى برلين ولم يتيسر لى الإطلاع عليها Zilliacus, Vierzehn Berliner Griechische Papyri

17 - Taubenschlag. R. JJP 4 (1950) P. 80.

(١٨) عن إجراءات تنفيذ بيع المحجوز فى المزاد ، راجع P. Oxy. XLVII, 3348 ترجع إلى عام ٢٢٨م.

(١٩) قد يكون المالك نفسه هو الحارس أو المشرف على ماله المحجوز ، ذلك أنه عندما ينتقل المحضر لتوقيع الحجز فإنه قد يكلف المالك نفسه بأن يكون حارساً على ماله وخاصة إذا كانت أشياء لا يمكن تبديدها.

20 - Wallace, Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian. New York. 1937. P. 72.

21 - P. Oxy. 173.

22 - P. Oxy. 1413.

23- P. Leit. 11.

24 - O. Camb. 75.

25 - N. Lewis, The Compulsory public services of Roman Egypt. P. 30

26 - BGU. 1062 = W.Chr. 276.

27 - P.Amh. 77 = W.Chr. 277, PSI. 1245.

28 - Lewis, op. cit. P. 30.

(٢٩) جاءت الإشارة إلى كل من فيلون وسابينوس المشرفين على قطع الأحجار في الفيوم فى P.Fay. 36، وترجع إلى عام ١١٢/١١١ م ، وكانت الإشارة على النحو التالى :

Φίλωνι καὶ Σαβέινει ἐπιτηρήταις πλίνθου νομοῦ

وفى هذه البردية يتعهد شخص يدعى Sanesreus بأن يدفع ٨٠ دراخمة من الفضة بالإضافة إلى مبالغ أخرى (لم يحددها) إلى المشرفين على صناعة الطوب - أو قطعة من المحاجر - فى الفيوم ، وذلك مقابل احتكار صناعة الطوب فى قرية كيركيوسيرس فى قسم بوليمون. عن هذه القرية راجع:

- Dorothy. J. Crawford, Kerkeosiris an Egyptian Village in the Ptolemaic period. Cambridge. 1971.

(٣٠) جاءت الإشارة إلى هذه الوظيفة فى P.Fay. 23 التى ترجع إلى القرن الثانى الميلادى حيث تشير البردية إلى قائمة بملكات الأشخاص والوظائف التى كانوا يشغلونها:

ἐπιτηρήτης οὐσιακῶν Σερενῦτου, ἐπιτηρήτης οὐσιακῶν
Βουβ(άστου).

وكانت الإشارة إلى المشرف على الأرض المحجوز عليها فى كراس ، ويشير ناشر البردية إلى أن المشرف على الوسايا بأنه كان أحد المسئولين عن الضياع الإمبراطورية والأراضى العامة.

(٣١) جاءت الإشارة إلى المشرف على جمع الضرائب المفروضة على التجارة فى الأسواق على النحو التالى ἐπιτηρήτης ἀγορανμοίας ، وكان هذا المشرف يعد تقريراً شهرياً عن الضرائب التى يحصلها.. Wallace. Taxation. op. cit. P305 and 447. وهناك المشرف على النسبج γερδίων ، والمشرف على المراعى ἐπιτηρήτης νόμων

- (٣٢) وهذه النقوش هي O.Ontario. Mus. I : 25 ، وترجع إلى عام ١٤٤م و O.Bodl II ، 989 ، وترجع إلى عام ١٤٤م ، وكذلك O. Bodl II 1693 ، وترجع إلى عام ١٥٠م ، وكذلك O.Bodl. II 995 ، وترجع إلى عام ١٥٤م و O.Bodl II 996 ، وترجع إلى عام ١٥٤م ، وكذلك O.Strass I 444 ، وترجع إلى عام ١٦٥م ، O.Bodl II 990 ، وترجع إلى عام ١٦٧م و O.Camb. 75 ، وترجع إلى عام ١٨٩م .
- 33 - P.J. Sijpesteijn, "Complaint to the epistrategos Vedius Faustus" ZPE110 (1996) Not. 6. P. 186.
- 34 - SB. 7365.
- 35 - Wallace, op. cit. PP. 194-195 CF. J.Rea "P. Lond. Inv. 1562. Market taxes in Oxyrhynchus". ZPE46 (1982) P.191.
- 36 - P.Leit. 14 148 A.D.
- 37 - P.Leit 11.
- 38 - P.J. Sijpesteijn, "Three fayun papyri" Aegyptus 77 (1987) P. 73.
- 39 - P.Leit. 11.
- 40 - P. Fay. 106 = SP II 283.
- 41 - BGU. 742. سنتناول هذا القرار في فقرة قادمة
- 42 - P. Teb II. 237.
- 43 - N. Lewis, "The Conundrum of P. Teb II 237". CdE 145 (1998) P. 143.
- (٤٤) عن إعفاء السيدات من الأعباء الإلزامية راجع : Lewis. Compulsory P. 94 .
- 45 - N. Lewis, CdE 145 (1998) P. 124.
- 46 - P. Mich. 616.
- 47 - BGU. I. 291.
- 48 - Taubensohlag. JJP4 (1950) P. 81.
- 49 - Ibid. PP. 81-82.
- 50 - BGU. XIII. 2287.

51 - BGU. 742.

52 - P. Tebt. II 337.

(٥٣) ἡ ἐποχή فترة إمهال أو فسحة من الوقت ، وقد أشارت SP. No. 281 ، والتي ترجع إلى عام ٥٥-٥٩م إلى أن ستة من جباة ضريبة الرأس في ست قرى من قرى الفيوم يطلبون مهلة ἡ ἐποχή ليتنبأوا أمرهم ، ويعلنون ذلك بأن سكان هذه القرى قد هجروها ولم يبق منهم إلا القليل، ويطلبون من الوالى تيريوس كلوديوس بالبيللوس أن يكتب إلى الاستراتيجوس فى القسم الشرقى من الفيوم هيراكليديس بالألا يضايقهم أى الجباة οἱ πρακτόρες، وذلك حتى موعد الجولة التفتيشية Convantus للوالى كى ينظر الأخير فى هذا الموضوع.

54 - O. Onta. 25.

55 - Wallace. op. cit. P. 302 and 368.

56 - SBXIV, 11712.

57 - P. Teb. II 337.

58 - SB IV. 9427.

59 - P. Oslo III 117.

60 - Deborah. H. Samuel, "New edition of two vienna papyri". BASP 14 (1977) P. 125.

61 - O.Bodl II. 1693.

62 - O.Bodl II. 990.

63 - O. Bodl. II 995.

64 - O. Bodl. II 989.

65 - O. Bodl II. 995, 996.

66 - P. Mich. VI, 369.

(٦٧) عن هذه الأراضى راجع :

- A.C. Johnson, Roman Egypt to the Reign of Diocletian. London. 1936. P. 28. and P 583.

68 - BGU. XV. 2488 A.D. 164-165. P. 72.

(٦٩) عن دور كاتب القرية فى تأجير أرض الدولة إلزامياً راجع:

- P.Phil. I; 48 and 52-55

70 - BGU. XV, 2488.

(٧١) عن الموظفين الذين كان لهم حق إصدار هذه الفتوى ، راجع :

- Thomas: "Subscriptions to petitions to officials in Roman Egypt".
Studia Hellinistica 27 (1983) PP. 369-382.

72 - P. Mich. VI. 366.

73 - P. Teb II 237.

74 - BGU. 742.

75 - P. Oxy. XLVII, 3348.

76 - P. Oxy. 3348 A. D. 228/231.

77 - P. Oxy. 3610 A. D. 251.

78 - P. Wisc. 23.

79 - Westermann, "The prefect Valerius Eudaemon and the indigent liturgist P.wise. 23" JEA 40 (1954) P. 107.

80 - Sijpesteijn, ZPE 110 (1996) P. 184.

81 - A. Bernard, La Prose sur Pierre dans L'Egypté Hellinistique et Romaine. Tom. I Paris. 1992. No. 57 P. 132 see also, Jonhson, op. cit. PP. 704-709.

82 - C. Pap. Jud. II. 448 = P. Oxy. 500.

مراجع البحث:

أولاً : المراجع والأبحاث الأجنبية:

- 1- Bernard, A.: La Prose sur Pierre dans L'Egypté Hellinistique et Romaine. Tom I. Paris. 1992.
- 2- Deborah. H. Samuel.: "New edition of two vienna papyri" BASP 14 (1977) PP: 123-134.
- 3- Dorothy. J. Crawford, Kerkeosiris an Egyptian Village in the Ptolemaic Period Cambridge. 1971.
- 4 - Johnson, A.C: Roman Egypt to the Reigen of Docletian. London. 1936.
- 5 - Naphtali Lewis: The Compulsory Public Services of Roman Egypt: Papyrologica Florentia. Second edition Vols. XXVIII 1997.:
, "Exemption from leitourgia in Roman Egypt II" Actes XI (1966) PP: 508-541.
, "The Conundrum of P. Teb II. 237" CdE (1998) PP:121-124.
, 'μερισμος ἀνακεχωρηκῶτων' an aspect of Roman oppression in Egypt" JEA23 (1937) PP: 63-75.
- 6 - Sijpesteijn, P.J. : "Complaint to the epistrategos Vedius Faustus". ZPE 110 (1996) PP: 183-187,
"Three Fayum papyri". Aegyptus 77(1987). PP: 73-78.
- 7 - J. Rea, "P. Lond. Inv. 1562 Verso. Market Taxes in Oxyrhynchus." ZPE 46 (1982). PP. 191-197.
- 8- Taubenschlage, R. : 'γενηματογραφία In Greco-Roman Egypt". JJP4 (1950) PP: 77-82.
, The Law of Greco-Roman Egypt in the light of Papyri. 332B.C-640 A.D. Warszawa. 1955.
- 9 - Thomas, D. : "Subscriptions to Petition to officials in Roman Egypt" Studia Hellinistica 27 (1983) PP: 369-382.

- 10 - Wallace, Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian. New York. 1937
- 11- Westermann, W. :“The prefect Valerius Eudaemon and the indigent liturgist P. Wisc. 23.” JEA 40 (1954) PP: 107-111.
- 12 - Youtie; H.C. Publicans and Sinners. ZPE 1 (1967) PP 1-20.

ثانيا: المراجع العربية:

- ١ - زكى على. مقننة الإسيولوجوس. القاهرة. ١٩٩٩م.
- ٢ - مصر البطلمية ، بين المد والجنر ، القاهرة ٢٠٠٠.
- ٣ - نافثالى لويس : مصر الرومانية. ترجمة فوزى مكاوى. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٩٤.
- ٤ - إسماعيل غانم. محاضرات فى النظرية العامة للحق. الطبعة الثالثة. القاهرة ١٩٦٦.